ردود الجامي على الرضي في شرح الكافية
(باب المرفوعات نموذجاً)

الدكتور حسين يوسفي

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها، بجامعة مازندران الإيرانية

الدكتور مهدي شاهرخ

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها، بجامعة مازندران الإيرانية

نادر زاهديفر

طالب الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها، بجامعة مازندران الإيرانية

Al-Jami's responses to Al-Radi in Sharh Al-Kafiya
(Chapter on Nominative Cases as an example)

Dr. Hossein Yosfoi

Associate Professor in the Department of Arabic Language and Literature,

University of Mazandaran, Iran

Dr. Mehdi Shahrokh

Associate Professor in the Department of Arabic Language and Literature,

University of Mazandaran, Iran

Nader Zahedifar

Doctoral student in the Department of Arabic Language and Literature,

University of Mazandaran, Iran

ملخص البحث

كتاب «الكافية» من الكتب القديمة القيمة في النحو ألّفه ابن الحاجب المصري في القرن السابع الهجري وهو كتاب جامعٌ لفروع النحو وقواعده، شاملٌ لأحكامه ومعاقده، متحلٍّ بحُسْن التنظيم والترتيب، مقبولٌ فيما بين الأنام وشائعٌ في بلاد الإسلام وقد شَرَحَه طائفةٌ من العلماء واشْتَغَلَ بحلّ نكات حواشيه زُمْرَةٌ من الفضلاء حتى المصنِّف نفسه وبلغتْ شروحُه أكثر من مائة وخمسين شرحاً. ومن أهمّ هذه الشروح: الشرحان للرضي وللجامي، اعترض الرضي في شرحه كثيراً على ابن الحاجب وفي المقابل حاوَلَ الجامي في شرحه أن يحلّ اعتراضات الرضي وغيره من شُرّاح الكافية مدافعاً عن ابن الحاجب، فانتصر له في دفع الاشكالات. تقوم هذه الدراسة معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي بتبيين وتصنيف انتصارات الجامي لابن الحاجب وتصنيفها في حلّ اعتراضات الرضي على الكافية في باب المرفوعات. تشير نتائج الدراسة إلى أنّ اعتراضات الرضي على إبن الحاجب في باب المرفوعات تصل إلى خمسةعشر، حيث أجاب الجامي عن عشرة اعتراضات ولم يجب عن خمسة. وفي هذه الاعتراضات الخمسة عشر رجّح الجامي في ثلاثة منها ما قاله الرضي، وأما في الأثنتي عشرة من المسائل التي بقيت، فوَافَقَ ابنَ الحاجب؛ فدافع عنه في عشر مسائل ولم يتعرّض في اثنتين منها إلى إجابة اعتراضات الرضي، وشرح المتن على وفق ابن الحاجب فقط. والجامي في دفع الاعتراضات الواردة على ابن الحاجب انتهج منهج الاختصار، وليس في دأبه التصريح بكلّ الاعتراضات بل يشرح المتن على وجه يكون سالماً من ورود الاعتراض عليه.

الكلمات الدليلية: الكافية، شرح الجامي، شرح الرضي، الاعتراضات، الانتصار

Abstract

The book “Al-Kafiyah” is one of the valuable ancient books on grammar, written by Ibn al-Hajib al-Masri in the seventh century AH. It is a book that comprehensively covers the branches and rules of grammar, comprehensive of its rulings and complexes, and has good organization and arrangement. It is accepted among people and common in Islamic countries. A group of scholars explained it, and a group of eminent people occupied themselves with discussing its footnotes and even the author himself, whose explanations amounted to more than one hundred and fifty. Among the most important of these commentaries are the two explanations by Al-Radi and Al-Jami. In his explanation, Al-Radi objected a lot to Ibn Al-Hajib, and on the other hand, Al-Jami tried in his explanation to resolve the objections of Al-Radi and other commentators of Al-Kafiya, defending Ibn Al-Hajib. So, he supported him in pushing away the problems. This study, based on the descriptive analytical approach, explains and classifies Ibn al-Hajib’s Intisar al-Jami in resolving al-Radi’s objections to al-Kafiya in the chapter on nominatives. The results of the study indicate that Al-Radi’s objections to Ibn Hajib in the chapter on nominative case amount to fifteen, as Al-Jami answered ten of his objections and did not answer five. In these fifteen objections, Al-Jami preferred in three of them what Al-Radi said, and in the twelve issues that remained, Ibn Al-Hajib agreed. He defended it in ten issues, and in two of them he did not address Al-Radi’s

objections and explained the text according to Ibn Al-Hajib only. Al-Jami, in rejecting the objections raised against Ibn al-Hajib, followed the approach of brevity, and it is not his practice to state all the objections, but rather he explains the text in a way that is free from objections to it.

المقدمة

الكافية من أشهر كتُب ابن الحاجب النحوية، وهي مقدمة جامعةٌ لفروع النحو وقواعده شاملة لأحكامه ومعاقده ، عمد ابن الحاجب في تأليفها إلى الإيجاز والاختصار، ليس بالطويل المخل ولا بالقصير المذل، سالكاً طوراً جديداً في التأليف النحوي(عبدالماجد، ٢٠١٥: ٦) وذلك ما يتطلبه الاتجاه التعليمي للنحو في هذه المرحلة(الرفاعي، ١٤٠٣ق: ١٩)

وقد أعجب العلماء به في كلّ العصور والأمصار، بحيث تسابق النحاة إلى شرحه، وذلك لملاءمته للدرس النحوي من حيث إنّه على وجازته قد حوى مقاصد النحو بأسرها، ومن النحاة من ولع به ولعاً شديداً حتى نسب إليه فاشتهر بالكافِيَجي.

ومن مظاهر إعجاب العلماء به واعتزازهم كثرة ما قيل في حقّه حتى أنه لفرط تأثيره فيهم شحذت قرائح بعضهم فقال فيه شعراً، من ذلك قول بعضهم:

مَا أَبْصَرَتْ عَيْنٌ بِمِثْلِ الْكَافِيَةِ
مَجْمُوْعَةٌ تُدْرِي الْمُآرِبَ شَافِيَة
يَا طالِباً لِلنَّحْوِ الْزَمْ حِفْظَا
وَاعْلَمْ يَقِيْناً أَنَّها لَكَ كَافِيَة

(الرفاعي، ١٤٠٣، ٣١).

فهذا الكتاب النحوي استقلّ بإبداعه مصنفُه لما فيه من زيادات شريفة وأبحاث نفيسة وقواعد لطيفة وضوابط كلية، ولكن لانغلاق عباراته وإيجاز ألفاظه صَعُبَ فَهمُ مقاصدِه على الطالبين وعسر استخراجُ مطالبِه على المبتدئين، مع أنّ مؤلفه، رحمه الله، شرحه شرحاً أشكل من الكتاب، ولولا ذلك الشرح لما أمكن تحليل الكتاب. وبهذا حظيت الكافية باهتمام من جمهور النحاة المعاصرين لابن الحاجب والمتأخرين عنه، فهو يحتلّ المرتبة الأولى بكثرة الشروح

والتعليقات والنظم، حيث لم يصل أيّ مصنف من مصنفات النُحاة إلى ما وصلت إليه الكافية، حيث بلغت شروحه أكثر من مائة وخمسين ١٥٠ شرحاً ما بين عربي، وفارسي، وتركي وبهذا يمكن القول بأنّ الكافية أبرز كتاب اكتسب شهرةً واسعةً عند النحاة، وما كان ذلك إلا لأنّه جديد في منهجه واتجاهه التعليمي، مشوق في مادته.(مختار محمد، ٢٠١٨: ٣٨) وبسببه بلغت مبلغاً كبيراً من الشهرة والانتشار بفضل ما توافر له من إقبال الشرّاح والدارسين، ومن أهمّ هذه الشروح تأليفاً الشرحَان لرضي‌الدين الأسترآباذي المسمى ب"شرح الرضي" ولنورالدين عبدالرحمن الجامي المسمى ب"شرح الجامي".

والرضيُّ في شرحه على الكافية كثيرا ما اعْتَرَضَ على ابن الحاجب وناقش مباحثه وبالمقابل حاول الجامي أن يجيب عن هذه الاعتراضات في شرحه وقام بنصرة ابن الحاجب في دفع الاعتراضات الواردة على الكافية من قبل الرضي وغيره، ويمكن أن يقال بأن العلامة البارزة في هذا الشرح هو دفاعه عن المصنف ابن الحاجب .

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تبيين انتصارات الجامي لابن الحاجب في حلّ مشكلات الكافية واعتراضات الرضي خاصة، كما تسعى إلى تبيين أن الجامي بصري المشرب أم كوفي، في انتصاراته هذه؟ وهل تعصب لمذهب خاص أم لا؟. غير أن الباحث رجّح في هذه الدراسة أن يختار من الكتاب قسم المرفوعات، نظراً لاتساع الموضوعات النحوية، ولأنّها أوّلُ القسم الذي يبدأ منه في تدريس الكتاب في الحوزات العلمية في بلادنا وأيضا عمدة المباحث النحوية من الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر في هذا القسم.

١-١- أهداف البحث

١- دراسة انتصارات الجامي في شرحه الفوائد الضيائية لابن الحاجب في دفع اعتراضات الرضي بالوصف والتحليل وتصنيفها تصنيفاً موضوعياً.

٢- التأكيد على أنّ قراءة الكتب القديمة -كشرح الجامي- حتمٌ لازمٌ للباحثين في النحو العربي ودارسيه؛ لأنّه لا بُدّ لطلّاب العلوم العربية من الاطّلاع على النصوص من كتب النحو، فالكافية من النّصوص التي افاد منها كثير من طلّاب العلم، وما يزالون ينهلون منها، وهذا الشرح من أشهر ما اشتهر من الكتب بين الإيرانيين المشهور بينهم بـ"شرح مُلّا"، فلم يكن الرجل يُعدُّ الرجلُ عالماً فاضلاً ما لم يدرس الجاميَ وفيه مقولتهم المشهورة: «شرحُ مُلّا شرطُ مُلّا»، والعمل على شرحٍ من شروحها المتميزة مثل هذا الشرح، عملٌ ليس بالعبث ومن دون فائدة بل هو بحثٌ يسهّل الطريق لطلاب العلوم العربية والدارسين في علم النحو ويرغّبهم لكي يفتحوا أوراقَ هذا الكتابِ الجامع لأبواب النحو.

٣- وإن دراسة هذه الاعتراضات- فوق ما تكشفه من وجاهتها أوعدمها - توضّح مكانة وقدرة الجامي وقدرته في الإجابة والتأويل والتطبيق بين المتعارضات. وهو سرُّ عناية العلماء بعده بشرحه.

١-٢- أسئلة البحث

١- بأيّ شكل أجاب الشارح عن الاعتراضات الواردة من قبل الرضي على المتن؟

٢- ما مقدار ترجيحات الجامي لنصّ المصنف أو آراء الرضي؟

٣- بم وكيف استشهد في تأييد نص المصنف أو ردّه؟

٤- الى أيّ مدرسة ينتمي الجامي في انتصاراته في شرح الكافية؟

١-٣- الدراسات السابقة

إنّ الباحث تفحص كثيراً كي يجد دراسة مختصة بهذا الموضوع ولكي يعثر على بحوث سابقة تساعده في إنجاز هذا البحث، لكنّه بعد بذل الجهود اللازمة لم يعثر على شيء من ذلك، بل وجد دراسات شتى تناولتْ جوانب غير التي عزم على دراستها في الشرح نحو:

١- كتاب(سؤال باسولي) تأليف وسيْم گل الباسولي، باكستان، المكتبة الرشيدية، سنة ١٤٠٩، هذا الكتاب حاشية سريعة في الفهم وجيزة في العبارة جامعة لحواشي المتقدمين والمتأخرين، شَرَحَ الباسولي في كتابه هذا، المواضع المغلقة الموجودة في شرح الجامي و بسط البحث كثيراً وأشار في مباحث كتابه إلى حاشية عبد الغفور اللاري وشَرَحَ أقوالَه كثيراً كما فعل بشرح الجامي. ويشير إلى الاعتراض الوارد على ابن الحاجب كثيراً بـ"فإن قيل" ويجيب إلى الاعتراض ويدافع عن ابن الحاجب فتارة بالتصريح على إجابة الجامي وتارة من دونه.

٢- كتاب(ملا جمال) تأليف جمال بن نصير، باكستان، مكتبة النهضة الحديثة، سنة ١٣٩٢ق، يحاول ملاجمال في حاشيته على شرح الجامي جمعَ الفوائد التي أعرض عنها الشّراح ويقول: «قد تتبّعتُ مواقع إلقائهم الفوائد فوجدتُ شيئاً من البقية وجمعتُه تذكرةً منّي للأصحاب وتبصرةً لأولي الألباب» وأحياناً يخالف بعضَ الشّراح ويردّ على آرائهم في فهم الكتاب. وفي شرح أقوال الجامي يشير أحياناً إلى أن هذا القول جواب إشكال وارد على ابن الحاجب.

٣-كافية ابن الحاجب بين شرحي الرضي والجامي دراسةً نحويةً مقارنةً، رسالة دكتوراه قام بإنجازها الباحث: خليفة عبدالله خليفة حسن، الطالب في قسم اللغة العربية _ كلية الآداب بجامعة طرابلس، بإشراف

إبراهيم عمر سليمان زبيدة، عام ٢٠١٠ للميلاد. يدرس الباحث في هذا الأثر نظرات الرضي والجامي في شرحهما على الكافية ويبحث عن مقدار الاستشهادات النحوية وكيفيتها في هذين الشرحين ومقدارِ تأثّرهما بالشروح الأخرى ويُوْرِدُ شواهد من تأثير الرضي في الجامي. ونتائج الدراسة تشير إلى أن شرح الرضي يعدّ موسوعة نحوية له سهم كبير في علوّ مكانة الكافية بين المصنفات النحوية، ولا يقلّ شرح الجامي شأناً عن دوره في إبراز قيمة هذا الكتاب. الشواهد الشعرية الموجودة في شرح الرضي التي تشكّل الجانب الأعظم منه بلغت ألف شاهد تقريباً، وهي تفوق الشواهد التي وصلت الى أكثر من٦٠ ستين شاهداً في شرح الجامي وهذه الأخيرة تقلّ عن الشواهد الموجودة في شرح المصنف نفسه التي تصل إلى أكثر من سبعين شاهداً. لم يتقيد الرضي بحدّ النحاة في الاستشهاد بالشعر، وهو ما يعرف بساقة العرب، فاستشهد بشعر المولّدين، وكسر حاجز الاستشهاد بالحديث الشريف، ويمكن أن يقال بأنه كان على نهج ابن مالك في التسهيل. ولكنّ الجامي التزم بذلك، فلم يجد الباحث في شرحه شيئاً من شعر المولّدين، وكان مقلًّا في الاستشهاد بالحديث الشريف. وقد اتّضح للباحث أن كلاً من شرح الجامي والرضيّ على الكافية متضمّن الموضوعات المهمّة للدراسة منها: العلل النحويّة والخلاف النحويّ من خلال فكر الرضيّ وشرحه على الكافية، وآثار الرضيّ في شرح الجامي.

٤-المقارنة بين شرحي الرضي والجامي على كافية ابن الحاجب في المنصوبات، رسالة ماجستير عنى بتحقيقها الباحث: أكبر أسدي، الطالب في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الشهيد بهشتي في مدينة طهران، بإشراف

محمد إبراهيم خليفة الشوشتري، عام ٢٠١٥ للميلاد. هذه الدراسة تسعى إلى تبيين الاختلافات والتشابهات الموجودة بين هذين الشرحين، يعني الرضي و الجامي، كما تسعى إلى تحديد مدى تأثر الجامي بالرضي وتوضيح كيفية تأثره. وتمكننا من الاطلاع على موقف الشارحين من المدارس والعلماء وعلى تأييدهما للعلماء أوردّهما عليهم. ونتائج الدراسة تشير إلى أن تأثر الجامي بالرضي كثير، واحتجاجات الرضي بالقرآن والحديث والشعر أكثر وأدقّ من الجامي، وكلا الشارحين لم يتعصبا لمذهب أوعالم معيّن إلا أن الجامي أتى بآراء المصنف ولم يرد عليه ولكن الرضي تطرّق إلى آراء مختلفة موافقة أومخالفة واختيار أصحّها، وقد اعترض على المصنف في المسائل التي كان على خطأ فيها، والجامي أيضاً اعترض على الرضي حيث ردّ على المصنف.

٥- آراء النحاة الإيرانيين من خلال كتاب الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي، رسالة الدكتوراه التي قام بإنجازها أستاذي الدكتور حسين يوسفي الطالب آنذاك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة طهران، بإشراف الدكتور سيد أمير محمود أنوار، عام ١٣٨٢ ق ش. هذه الدراسة تسعى إلى تبيين آراء العلماء الإيرانيين ومدارسهم النحوية حول موضوعات كتاب الفوائد الضيائية وتبيين مصادر الجامي ومذهبه النحوي. رتب الباحث أسماء النحاة الذين أفاد الجامي منهم على وفق الترتيب الزمني على اربعة فصول وفي كل فصل بيّن مسائل الكتاب ضمن اسم النحاة الإيرانيين. ونتائج الدراسة تشير إلى أن الغالب على الجامي الميل إلى مذهب البصريين في النحو، وإن كان له اختيارات من أقوال الكوفيين، والأخفش، والبغداديين. وذكر الجامي في شرحه آراء وأقوالاً

وردوداً ومناقشات كثيرة نسبها لنحاة متفرقين في العصور والأمصار. ولو رجعنا إلى أصحاب هذه الآراء لوجدنا أن العلماء الفرس يمثلون الأبرز والأهمّ من بين هؤلاء، بل والأكثر من حيث العدد أيضاً. وجملة من ذكروا من العلماء الإيرانيين في شرح الجامي اثنا عشر عالماً، موزعين على ثلاث مدارس نحوية هي: البصرية والكوفية والبغدادية. وجملة الآراء التي نقلها الجامي عنهم، أو أسندها إليهم ١٢٨ مائة وثمانية وعشرون رأياً نحوياً.

٦- معرفي كتاب الفوائد الضيائية، مقالة كتبها الباحث: حسين ارجمند بعنوان: "معرفي كتاب الفوائد الضيائية " في مجلة الأدب العربي، العدد ٢، سنة ٦، شتاء ١٣٩٣ ق ش. فهذه المقالة مؤلفة باللغة الفارسية وفيها تعريف شرح الجامي وترجمة الجامي وابن الحاجب ومقدار إفادة الجامي من آراء البصريين والكوفيين وأيضاً من شرح الرضي والهندي. ونتائج المقالة تشير إلى أن الجامي مثل ابن الحاجب شَرَحَ المسائل النحوية فقط وأعرض عن المسائل اللغوية والصرفية والبلاغية واختار شرح المزجي على شرح القولي واحترم ابن الحاجب احتراما خاصّاً وكثيراً ما يدافع عنه وعلى الرغم من أنّه أستاذ كبير في الأدب الفارسيّ لكنّه ما أفاد من اللغة الفارسية في توضيح العبارات الصعبة قطّ. والجامي في شرحه أفاد من الشروح الأخرى للكافية لا سيّما الرضيّ والهنديّ وفي توضيح المسائل النحوية أفاد من آراء البصريين والكوفيين ولكن قلّما قَبِلَ رأي الكوفيين. والشواهد الموجودة في شرح الجامي خصوصاً الاستشهادات الشعرية قليلةٌ جدّاً وإذا أجرينا الموازنة بين شرح الرضيّ والجامي رأينا شواهد الرضي تصل إلى ٩٥٧ تسع مائة وسبعة وخمسين بيتاً ولكن شواهد الجامي لا تتجاوز ٦٢ اثنين وستين بيتاً.

١-٤- منهج البحث

وأما المنهج الذي اتبعه الباحث في هذا البحث لنيل النتيجة المتأملة - تبعاً لطبيعة الموضوع- فهو المنهج الوصفي التحليلي التفسيري مع الموازنة، لأنه منهجٌ صالحٌ لمثل هذا البحث، فإنّه ينطلق من التوصيف والتحليل معاً مما هو جديرٌ لإطار هذا البحث.

١-٥- لمحةٌ تاريخيّة للنصرة والانتصار بين العلماء في كتُبهم النحوية

أوّل كتاب نحويّ كامل يظهر للناس هو كتاب سيبويه، فقد تضمّن هذا الكتاب قوانين لغة العرب التي استقاها سيبويه من لغتهم، والأبنية التي يستعملونها في هذه اللغة، والموضوعات الصرفية الأخرى كالنسب والتصغير، وتضمّن هذا الكتاب أيضاً دراسات صوتية لغوية كالإمالة والإعلال والإبدال، والادغام، ونحو ذلك، فصار بذلك السبب جامعاً موضوعات علم اللغة الحديث كلها: النحو والصرف، والأصوات، وكان علامة مضيئة في حركة التأليف النحوي.(سلطان، ١٩٩٦: ٥)

وحينما ظهر هذا الكتاب للناس بهر عقول العلماء الذين قرأوه ونظروا فيه، فقال المازني(ت ٢٤٨ ق): مَن أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح، وبعضهم يسمون كتاب سيبويه قرآن النحو، لأنه كتاب لم يسبقه إلى مثله أحد، ولم يلحق به مَن بعده. ومثلما حظي الكتاب بإعجاب العلماء وثنائهم فقد أثار حفيظة علماء آخرين، شكوا فيه، وراحوا يلفّقون له أنواع التُهَم، وكان يونس بن حبيب(ت١٨٥ ق)، أوّل شاك فيه، واتّهَمَ آخرون سيبويه بأنه أخذ الكتاب "الجامع" لعيسى بن عمر(ت ١٤٩ ق)، وزاد فيه وحشاه، وذهب ثعلب(ت ٢٩٩ ق)، إلى أن

سيبويه كان واحداً من أربعين إنساناً اجتمعوا على صنعة الكتاب، وأن الأصول والمسائل للخليل.(المصدر نفسه)

وقد شُغِل العلماء بعد سيبويه بقراءة الكتاب والنظر فيه، وكان الأخفش الأوسط(ت ٢١٥ ق)، يعلّق عليه، فيخطّئه تارة، ويستدرك ما فاته تارة أخرى، ويعلّل ما احتاج إلى تعليله موافقاً سيبويه أو مخالفاً تارة ثالثة.

وقد قرأ الكتاب على الأخفش أبو عمرو الجرمي(ت ٢٢٥ ق)، وأبو عثمان المازني، وكانا يفعلان مثل صنيع الأخفش، فيعلّقان على الكتاب، ثم جاء أبو العباس المبرد(ت ٢٦٨ ق)، فجمع تعليقات الأخفش والجرمي والمازني وغيرهم من النحويين الذين غَلّطوا سيبويه في الكتاب، وأضاف إليها تعليقات أخرى رآها هو عليه، ورتّبها في كتاب سمّاه "مسائل الغلط" وهو أوسع الكتب التي غُلّط فيها سيبويه، لأنه تضمّن المسائل النحوية التي أخذت على سيبويه من قبل أكابر النحويين البصريين: الأخفش والجرمي والمازني والمبرد.(المصدر نفسه)

لقد أحدث كتاب المبرد هذا حركة علمية واسعة في صفوف النحويين، فانتصر لسيبويه كثيرٌ منهم، وردّوا على المبرد، ونقضوا آراءه وألّفوا المصنفات في ذلك، نذكر من هذه المؤلفات:

١- كتاب ابن ولّاد(ت ٣٣٢ ق)، الموسوم بـ"الانتصار لسيبويه على المبرد"

٢- كتاب ابن درستويه(ت ٣٤٧ ق)، الموسوم بـ"النصرة لسيبويه على جماعة النحويين"

وانتصر له آخرون في أثناء مصنفاتهم، نذكر منهم أبا علي القالي (ت ٣٥٦ ق)، وأبا سعيد السيرافي (ت

٣٦٨ ق)، وأبا علي الفارسي(ت ٣٧٧ ق)، وتلميذه ابن جنّي(ت ٣٩٢ ق)، وأبا محمود القصري عبيد الله بن محمد بن أبي بردة النحوي.(سلطان، ١٩٩٦: ٦)

وتوجد المقالات والرسائل في الانتصار لسيبويه في العصر الحديث مثل:

- "انتصار الشنتمريّ - في كتابه تحصيل عين الذهب-لشواهد سيبويه" مقالة أعدّها حسن أسعد محمد ونشرت في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ٩، العدد٢.

- "انتصار الأعلم الشنتمريّ(ت ٤٧٦ ق)، لسيبويه من المبرد من خلال كتابه "النكت" رسالة ماجستير لتامر أحمد عبد الرحمن في جامعة المنصورة، نوقشت سنة ٢٠١١.

- "انتصار أبي نصر القرطبي لسيبويه على مخالفيه في كتابه_شرح عيون كتاب سيبويه_دراسة بعض المسائل "أنموذجاً" مقالة أعدّها مصطفى إبراهيم إبراهيم في جامعة البعث، سوريا، نشرت في مجلة الذاكرة، سنة ٢٠٢٢

الانتصار لسيبويه هو بدايةُ النصرةِ للمصنفين النحويين، في دفع الاعتراضات وإجابة المشكلات الواردة عليهم، ونِعمَ الشروعُ الذي بدأ بكتاب إمام النحويين البصريين.

وإذا تفحّصنا في كتب العلماء النحويين، نجد كثيراً من الكتب التي سوّدت لأجل الدفاع والانتصار من الآخرين، ومنها:

١- كتاب "الانتصار لثعلب" لأبي الحسين أحمد بن فارس اللغوي(ت ٣٩٥ ق)

٢- كتاب "الانتصار للزمخشري من ابن المنير" لعلم الدين عبدالكريم بن علي العراقي(ت٦٠٤ ق)

٣- كتاب "الانتصار لحمزة فيما نسبه إليه ابن قتيبة من مشكل القرآن" لأبي

القاسم عبدالله بن محمد العكبري(ت ٥١٦ ق)

٤- كتاب "الانتصار لحنين بن إسحاق من علي بن رضوان" لأبي الصلت أمية بن عبدالعزيز الأندلسي(ت ٥٣٩ ق)

٥- كتاب "الانتصار للحريري" لعبدالله بن بري المصري النحوي(ت ٥٨٢ ق)(حاجي خليفه،١٩٤١: ١/ ١٧٢)

٦- مقالة "انتصار اللبلي لثعلب في كتابه تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح" للباحث رضاتة حسين صالح، نشرت في مجلة اللغة العربية وآدابها في جامعة الكوفة كلية الآداب، سنة ٢٠١٤

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتبيين انتصارات الجامي لابن الحاجب في دفع الاعتراضات التي أَوْرَدَها الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب، فالمنتصِرُ هو الجامي والمنتصَرُ له هو ابن الحاجب وعلامة النصرة هي القيام بدفع اعتراضات الرضي على الكافية وغايتُها توثيق المتن وتفهيمه على مطلوب المنتصَر له ودفع الاعتراضات.

١-٦-شرح الرضي

للمحقّق الشيخ رضي‌الدين الأسترآباذي، امتاز الرضي في هذا الشرح باستقلال الرأي وحرية الفكر، فلم يكن متحيزاً ولا متعصّباً لمذهب معين لأحد ممّن سبقوه، وعلى رغم ميله الغالب إلى البصريين، وتمجيده لسيبويه إمام النحويين وتقديره لكتابه، يختار بعض آراء الكوفيين ويدافع عنها كثيراً، بل إنّ ذلك ظهر في كثير من التعبيرات الواردة في هذا الشرح، وقد ينفرد برأي خاص في بعض المسائل. (حسن عمر، ١٣٨٤ق:٧) وفي هذا الشرح يورد اعتراضات نحوية على كلام ابن الحاجب وذكر المباحث التي

لم يذكرها ابن الحاجب في متن الكافية. فهذا الشرح مرجع عظيم الفائدة، جليل القدر للدارسين والباحثين والمهتمين في علم النحو(اسدي، ١٣٩٤: ١٧)

١-٧- شرح الجامي

للعلامة نورالدين عبدالرحمن الجامي، الشاعر الشهير الإيراني، الشارح والمحقق في القرن التاسع للهجرة، حينما وجد فهمَ "الكافية"، صعباً لابنه ضياء الدين يوسف، قام بشرحها وسمّاها بـ"الفوائد الضيائية" لأنّ ابنَه كان في التسبُّبِ والبعث لهذا التأليف كالعلة الغائية. وهو شرحٌ له أسلوبٌ غريبٌ جامعٌ لفوائد النحو جُلّها بل كلّها (ملا جمال،١٣٩٢: ٣)، قصد الجامي فيه حلّ مشكلات الكافية، وجمع فيه الفوائِدَ الموجودة في شروحها السابقة، متحرياً في ذلك الدقة وحسن التوجيه، وسهولة المأخذ (الرفاعي، ١٩٨٣: ١/ ٤) واختار الشّرحَ المزجيَّ على الشّرح القوليّ لتبحّره في العلوم العربية وأخذ فيها كثيراً من الحواشي الهندية لشهاب الدين الهندي كما كُتِبَ في أوّل نسخةٍ من نُسَخِ الكتاب: «وقد لَخّص في هذا الشرح ما في شروح الكافية من الفوائد الوافية ولكن أكبرُ أخذه من الشرح الهندي للقاضي ملك العلماء شهاب الدين بن شمس الدين بن عمر الزّوالي الدولة آبادي صاحب متن إرشاد النّحو المتوفى سنة ٨٣٨ مع زيادات من تلقاء نفسه»(جامي،١٣٧٤: ٤) وأيضاً من شرح الرضي للمحقق النحوي الرضي الأسترآباذي ومن شرح ابن الحاجب على الكافية.

عبدالرحمن الجامي احْتَرَمَ ابن الحاجب احتراماً خاصّاً(ارجمند، ١٣٩٣: ١١) وقام في شرحه بالنصرة والدفاع عنه وأجاب عن أكثر الاعتراضات الواردة من الرضي والهندي وغيرهما من شراح الكافية

على ابن الحاجب، كما دافع عن عدم شروعِ كتابِه ببسم الله تعالى بقوله: اعلم أنّ الشيخ ابن الحاجب لم يصدّر رسالتَه بحمد لله - سبحانه وتعالى - بأن يجعله جزءاً من كتابه، كسراً لنفسه بإيقاعه في الخيال أنّ كتابه هذا، من حيث إنّه صنّفه، ليس في مرتبة كتب السّلف حتّى يصدّر بالحمد على طريق السلف، ولا يلزم على المصنف من ذلك عدم الابتداء بالحمد مطلقاً حتّى يكون كتابه هذا بتركه أقطع؛ لِجواز إتيان المصنف بالحمد من غير جعله جزءاً من كتابه (الجامي، ٢٠٠٩: ١٤) وأجاب عن الاعتراضات التي أُورِدَتْ عليه من جانب شُرّاح الكافية. ويَطْرَحُ الاعتراضَ كثيراً بقوله: «لقائلٍ أن يقول» كما في بحث المستثنى(الجامي، ٢٠٠٩: ١/ ٣٩٧) أو بقوله: «فإن قيل....قلنا» كما في بحث تضمّن المبتدأ معنى الشرط(الجامي،٢٠٠٩: ١/ ٢٠٥) وفي أكثر المواضع لا يَذْكُرُ الاعتراضَاتِ بل يقدّرها ويجيب عن السّؤال المقدّر كما يقال في بحث تعريف المرفوع: ولا شكّ أن الاسمَ موصوفٌ بالرفع المحلي، اذ معنى الرفع المحلي هو أنّ الاسم المبني في محلّ لو وقع في ذلك المحل اسمٌ معربٌ لكان مرفوعا لفظاً أو تقديراً، و كيف يختصّ الرفعُ بما عدا الرفعَ المحليَّ والحال أن المصنف يبحث مثلاً عن أحوال الفاعل إذا كان مضمراً متّصلاً (الجامي،٢٠٠٩: ١/ ١٤٨) هذا القول في محلّ جوابِ اعتراضٍ أورَدَه الهنديُّ بأنّ اللفظ لا يشتمل على الإعراب المحلي، فلا يكون "هؤلاء" في مثل جاءني هؤلاءِ مرفوعاً إذ معنى الرفع المحلي أنّه في محلّ لو وقع ثمة اسم معربٌ لكان مرفوعاً، والجامي رَحِمَه الله ردَّ في هذا المقام ما حَقَّقَه الفاضلُ الهنديُّ، بتوسيع دليله بقوله لفظا أو تقديراً وشَنَّعَ عليه بأنّ دليلَك يثبت نقيضَ دعواك.

شرح الجامي المشهور بين

الإيرانيين بشرح مُلّا، هو شرحٌ له أسلوبٌ غريبٌ جامعٌ لفوائد النحو جلّها، حاوَلَ الجامي فيه أن يحلّ مشكلات الكافية وقام بالدفاع عنه وأجاب عن الاعتراضات التي أُورِدَتْ على ابن الحاجب من جانب شُرّاح الكافية لا سيما الرضي، فانتصر له في دفع الإشكالات.

٢- البحث والدراسة

٢-١- في جواز حذف الفعل الرافع للفاعل

قال ابن الجاجب: «وقد يحذف الفعل لقيام قرينة، جوازاً في مثل: زيدٌ، لمن قال: مَن قام؟»(ابن الحاجب،٢٠٠٨:٢٨)

المصنّف جعل "زيدٌ" من باب حذف الفعل الرافع للفاعل وكان أصله: قام زيدٌ، أما الرضي فاعترض على ابن الحاجب وقال: الظاهر من المتن أنّ "زيدٌ" في المثال المذكورمبتدأ لا فاعل، لأنّ السؤال جملة اسمية ومطابقة الجواب للسؤال أولى، فإن قدر الفعل لم يطابق وإن قدر الخبر يطابق، وأيضاً سؤال السائل عن القائم لا عن الفعل، وتقديم المسؤول عنه الأهم، فالأولى للمجيب أن يقدّر جملة اسمية وقال أصله زيدٌ قام، لا قام زيدٌ(الرضي،١٣٨٤:١/ ١٩٧) فجعل الرضي مثال المتن من باب حذف الخبر، بإيراد الدليلين، الأول: مطابقة الجواب السؤال أعني "مَن قام؟" في اسميته، والثاني: أنّ "مَن قام؟" سؤال عن القائم لا عن الفعل، فتقديم المسؤول عنه أولى في الجواب، لأنّ الاهتمام به، فتقديره بـ"زيدٌ قام" أولى من تقديره بـ"قام زيدٌ".

فالجامي قام بالدفاع عن ابن الحاجب، وأجاب عن كلا دليلي الرضي، قائلاً: سائلاً عمن يقوم به القيام... وإنّما قدّر ابن الحاجب الفعل، دون الخبر، لأنّ تقدير الفعل يوجب حذف أحد جزئي الجملة وتقدير

الخبر يوجب حذف الجملة بالكلية. والتقليل في الحذف أولى(الجامي، ١:٢٠٠٩/ ١٥٩) فأشار إلى جواب الثاني من دليليه بقوله:«سائلاً عمَّن يقوم به القيام» قال المولوي شريف في الحاشية: «أي: عن تعيين مَن يقوم به، بعد ما علم أنّ القيام قائمٌ بشخصٍ. فالسائل عالمٌ بأنّ "قام" منسوب إلى شخصٍ، لكن لا يعلم أنه مَن هو؟، فيسأله عنه، فالمجيب إذا قال في جوابه "زيدٌ" فقد عيّن مَن نُسِبَ إليه "قام". وهو لا يكون إلا فاعل "قام"، لأنّ الظاهر من نسبة "قام" إليه أن يكون بنفسه لا بواسطة ضميره»(المولوي شريف، ١٣٠١ق:٢٥٨) فبالأحرى أن يجاب بـ"قام زيدٌ" بإسناد "قام" إلى زيد بنفسه، لا بواسطة ضميره في "زيدٌ قام". فالسائل عارفٌ بالفعل الذي هو "قام" ولكنه جاهلٌ عمّن يقوم به هذا الفعل، فهو يطلب الفاعل، فالمسؤول عنه يحصل ببيان الفاعل، لا بذكر المبتدأ وإسناد "قام" إلى ضميره.

وأجاب عن الأول بقوله: «وإنما قدّر الفعل...إلخ» يعني: حذف فعل الفاعل في "قام زيدٌ "فيوجب حذف المسند فقط، دون المسند إليه. أما حذف الخبر في: "زيدٌ قام" فيوجب حذف المسند والمسند إليه جميعاً، لأن "قام" فيه جملة فعلية، أسند جملةً إلى المبتدأ.

٢-٢- في التنازع

قال ابن الحاجب: «إذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما»(ابن الحاجب،٢٠٠٨: ٢٩)

ولم يقبل الرضي قوله "ظاهراً" وقال: غير وارد مورده؛ لأنّ التنازع في المضمر المنفصل، المنصوب والمجرور، نحو: "ما ضربتُ وما أكرمتُ إلا إياك" متصوّرٌ عنده وأيضاً لم يقبل قوله "بعدهما" وقال: لا حاجة إليه؛ لأن التنازع في المقدم والمتوسط، نحو: "زيداً ضربتُ وقتلتُ"، متصوّرٌ عنده

إذا كان منصوباً.(الرضي، ١٣٨٤: ١/ ٢٠٣).

فأراد الجامي أن يرد الإشكال الذي أورده الرضي على المصنف، فأشار إلى جواب إشكاله في قوله "بعدهما" بقوله: أي: بعد الفعلين، إذ المتقدم عليهما نحو زيدٌ ضَرَبَ وأكرَمَ والمتوسط بينهما نحو ضَرَبتُ زيداً وأكرَمتُ، معمول للفعل الأول، إذ الفعل الأول يستحقه قبل وجود الفعل الثاني، فلا يكون مجالٌ للتنازع فى المتقدم والمتوسط(الجامي، ١:٢٠٠٩/ ١٦٣) ففي "ضربتُ زيداً وأكرمتُ" لا مجال لـ"أكرمت" في التنازع، لأنّ الأول يستحق العمل في "زيد"، ولا معارض له قبل وجود الثاني، فيأخذه. وبعد ما أخذه، لا ينازع الثاني الأول، وبهذا يندفع ما قال الرضي: "أنّ النزاع في المقدم والمتوسط متصورٌ"، لأنّ الفعل يعمل في المتقدم عليه لقوّته في العمل. (التاشكندي، لاتا: ٢٣٠)

وأجاب عن إشكاله في قول المصنف "ظاهراً" بقوله: وأمّا الضمير المنفصل الذي وقع بعد الفعلين، نحو: "ما أَهانَ وأكرم إلا أنت"، ففيه تنازع؛ لأن كلّ واحد من الفعلين توجّه إليه وهو مع وقوعه بعدهما يصحّ أن يكون معمولاً لكلّ منهما على البَدَل ولا مانع من المعمولية أصلاً، ولكن لا يمكن قطع هذا التنازع بما هو طريق القطع عند النحاة في مثل هذا التركيب الذي هو من التراكيب التي تحتاج إلى اعتبار الفاعل فيما لم يُعْمل وهو إضمار الفاعل في الفعل الأول أوالثاني على اختلاف بين البصريين والكوفيين، لأنّ باب الإضمار مَسْدودٌ لأنه لا يمكن إضمار الضمير المنفصل مع "إلا" لأنه حرف لا يصحّ إضماره ولا يمكن من دونه لفساد المعنى، لأنّ الإضمار من دونه إلا، يفيد نفي الفعل عن الفاعل، ومقصود المتكلم إثباته للفاعل. والمصنِّف أراد أن يُبيّن تنازعاً في الفاعل يكون طريق

قطعه إضمار الفاعل، وهذا التنازع ليس منه فلا بدّ أن لا يندرج في التنازع الذي يذكره، فلهذا خصَّ التنازع بالاسم الظاهر حيث قال اسماً ظاهراً(المولوي شريف، ١٣٠١ق: ٢٨٠)(الجامي، ٢٠٠٩: ١/ ١٦٥)

وقد يناقش في ما قاله الجامي بأنّ هذا الدليل يدلُّ على أنَّ النزاع في الضمير المنفصل الذي وقع بعد إلا، وكان مرفوعاً، لا يمكن قطعه بما هو المختار عند الفريقين. أما إذا لم يكن بعد إلا نحو: "أقائمٌ أوقاعدٌ أنت؟" ونحو: "زيد عمرو ضاربُه ومكرمُه هو" فيتصوّر فيه القطع بما هو المختار عندهم، بلا لزوم استحالة. أو كان بعد إلا ولكن لم يكن مرفوعاً، بل كان منصوباً، كما مثّل به الرضي بنحو: "ما ضربتُ وأكرمتُ إلا إياك"(الرضي، ١٣٨٤: ١/ ٢٠٣) فيتصوّر القطع بالطريق المختار عند الفريقين وهو حذف المفعول فيُلتزم حذف المفعول مع "إلا" والحذف في الحرف جائزٌ.

ويمكن أن يُجاب عن المناقشات بأنّ هذه الأمثال مصنوعة لم تأتِ في كلام الفصحاء، فما لم ينقل من الفصيح الموثوق بفصاحته، لا يُنقضُ به. بل يمكن أن يكون مراد الشارح أنّ الضمير المنفصل الذي وقع فيه التنازع لم يوجد في كلامهم بحسب الاستقراء إلا بعد "إلا" وكان مرفوعاً، وغير هذه الصورة وإن جوّزه العقل ولكن لم يأتِ في كلامهم. فعلى هذا يكون تركيب: "ما ضربتُ وأكرمتُ إلا إياك" مصنوعاً، فلا اعتداد به.(المولوي شريف، ١٣٠١ق: ٢٧٧-٢٧٩)

٢-٣- في بيان مذهب الفراء في التنازع

نقل ابن الحاجب خلاف الفراء في جواز إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل قائلاً: «وجاز خلافاً للفراء»(ابن الحاجب، ٢٠٠٨:٣١) يعني لا يجوز عند الفراء إعمالُ الثاني عند اقتضاء الأول الفاعلَ، لأنَّ أحد

المحظورين أعني الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل، لازمٌ فيه.

لا يقبل الرضي هذا النقل في هذه المسألة من الفرّاء ويقول النقل الصحيح عنه في هذه المسألة:

أ) أنّ الفعل الثاني إذا طلب الفاعل كالفعل الأول نحو: "ضرب وأكْرَمَ زيدٌ" جاز إعمال العاملين في الاسم الواقع بعدهما معاً، فيكون الاسم المتنازع فيه فاعلاً لهما. ولكن يلزم حينئذٍ توارُدُ العلتين المستقلّتين على معلول واحد وذلك باطلٌ؛ لأن العوامل النحوية، عند النحاة، بمنزلة المؤثرات الحقيقية.

ب) جاز عند اقتضائهما الفاعلَ، إعمالُ الثاني وإضمار الفاعل للفعل الأول بعد الاسم الظاهر، نحو: "أكرمني وضربني زيدٌ هو"، جئتُ بالمنفصل، لأن في إضمار الفاعل في الأول يلزم الإضمار قبل الذكر.

ج) إن اقتضى الثاني المفعولية مع اقتضاء الأول الفاعلية، تعيّن عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع نحو: "ضربني وأكرمت زيداً هو". كلّ هذا حذراً ممّا لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل. (الرضي،١:١٣٨٤/٢٠٦)

والجامي فسّر قول المصنف"خلافا للفراء" بأنّ إعمال الثاني مع اقتضاء الأول الفاعل لايجوز عند الفراء، للزوم الإضمار قبل الذكر في مذهب الجمهور، أوحذف الفاعل في مذهب الكسائي، بل الواجب عنده إعمال الفعل الأول، وحينئذٍ إن اقتضى الثاني أيضاً الفاعلية أُضْمِر الفاعلُ في الفعل الثاني، وإن اقتضى الثاني المفعولَ حُذِفَ أو أُضْمِرَ، يقال: "أكرَمَنِي وضرباني الزيدان" في اقتضاء الثاني الفاعل، و"أكرَمَني وضَرَبْتُ الزيدانِ" بالحذف، أو "أكرَمَني وضَرَبْتُهما الزيدانِ" بالإضمار في اقتضاء الثاني المفعولَ، ولا يلزم حينئذ

أحد المحذورين أعني الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل. وقال الهندي: رُوي عن الفراء تشريك الرافعينِ، أو إضمار الفاعل الأول بعد الظاهر كما هو في صورة تأخير الناصب، يقال: "أكرَمَني وضربني زيدٌ هو"، و"أكرَمَني وضربتُ زيداً هو". وما رواه ابن الحاجب غير مشهورة عنه. (الجامي، ١:٢٠٠٩/ ١٦٩)

والجامي هنا فسّر المتن كالرضي، يعنى أنّ الجامي ليس في منهجه الذي يدافع عن الماتن، بل خالف عنه واعترض على ابن الحاجب بأنّ ما في المتن غير مشهورة عنه. ويمكن أن يكون مراد الجامي من قوله: "ورواية المتن غير مشهورة عنه" أنّ رواية المتن على ما فسّرناه غير مشهورة كما أشار إلى هذا الاحتمال الملا عبدالرحمن في حاشيته.(عبدالرحمن، لاتا: ١١٤) على أنّ ابن الحاجب لم يذكر مذهب الفرّاء أصلاً بل قال: "وجاز خلافاً للفرّاء" فلا يُعلم أن يكون مراده بقوله "خلافاً للفراء" هو خلافه عن مذهب الجمهور، بتشريك الرافعينِ، أو بإعمال الأول، أو بإضماره بعد الظاهر! كما أورده الباسولي(الباسولي، ١٤٠٩ق: ٢٠٧) فلا يمكن للشارحين الحكم بأنّ رواية المتن غير مشهورة عنه، فالصحيح للرضي والجامي، القول بأنّ رواية المتن على ما فسّرناه غير مشهورة عن الفرّاء.

٢-٤- في موضوع نائب الفاعل، عند قوله: «ولا يقع المفعول الثاني من باب علمتُ»

الرضي اعترض على كلام ابن الحاجب من منعه قيام ثاني مفعول "علمتُ" مطلقاً مقام الفاعل، وجوّز نيابته قياساً، ونقض دليل المتقدمين، حيث قال: منع المتقدمون قيام ثاني مفعول "علمتُ" مقام الفاعل مطلقاً، لأن المفعول الثاني مسند إلى الأول، فلو أسند الفعل إليه لزم كونه مسنداً

ومسنداً إليه في حالة واحدة وذلك باطل. وفيما قالوا نظرٌ، لأنّ كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة، لا يضرّ إذا كان بجهتين مختلفين، كما في قولنا: "أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً"، لأن الضرب مسندٌ إليه بالنسبة إلى "أعجبني" ومسندٌ بالنسبة إلى "زيد". ولكن إذا كان لفظٌ مسنداً إلى شيء، وأسند ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه لا يجوز، كما لا يجوز أن يكون المضاف إلى شيء مضافاً إليه لذلك الشيء(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢١٧) وقال فيما بعد: هذا النقض من حيث القياس، إذ لا شك أنّ السماع لم يأتِ إلا بقيام المفعول الأول من مفعولَيْ باب"علمتُ"، لكون مرتبته بعد الفاعل بغير فصل، والجار أحقّ بصقبه (الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢١٨) فالرضي اعترض على منع قيام المفعول الثاني من باب "علمت"، موقع الفاعل من حيث القياس.

والجامي لدفع اعتراضه، قيّد كلام ابن الحاجب بقوله: "إسناداً تامّاً" حيث قال: ولا يقع المفعول الثاني من مفعوليْ باب علمت موقعَ الفاعل، لأن المفعول الثاني مسندٌ إلى المفعول الأول إسناداً تاماً لكونهما مبتدأً وخبراً في الأصل، فلو أسند الفعل إلى الثاني ولا يكون إسناده إلا تاماً، لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً في حالة واحدة، بالإسنادَيْن التامّين، بخلاف: أعجبني ضربُ زيد، لأنّ إسنادَ "ضَرْب" إلى "زيد" غيرُ تامّ.(الجامي، ٢٠٠٩:١/ ١٧٧)

فالجامي ناصَرَ دليل المتقدمين، وأجاب عن نقض الرضي بـ"أعجبني ضربُ زيد" بأنّ أحد الإسنادين أعني إسناد "ضَرب" إلى "زيد" ليس بتامّ، لأنه بصورة الإضافة. وما قاله المتقدمون فيما كان الإسناد تامّاً، فما نقله ابن الحاجب من منع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل مطلقاً صحيحٌ واعتراض

الرضي ليس بوارد عليه.

ولكن قيل إن هذا الدليل المذكور من الجامي لا يفيد عدم وقوع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب علمت موقع الفاعل في نحو: زيدٌ معلومٌ أبوه قائماً، لأن إسناد شبه الفعل إلى مرفوعه ليس بتامّ، فلو أقيم قائماً مقام أبوه، لا يكون إسناده تامّاً، فلا يتمّ الدليل مع أن المدعى عامٌّ.(ملا جمال،لاتا ،٩٨)

أجيب بأن ما قاله الشارح الجامي ليس دليلاً لكل المدعى بل لبعضه، وأما دليل الكل فهو أنهم كرهوا أن يقع المفعول الثاني الذي هو مسند أبداً مقام الفاعل الذي هو مسند إليه أبداً، مع وجود المفعول الذي هو مسند إليه، هذا ما ذكره السيد في حواشي المتوسط. يعني لا مناسبةَ بين الفاعل والمفعول الثاني بل تعيّن المفعول الأول لقيامه مقام الفاعل لوجود المناسبة بينهما.(باسولي، ١٤٠٩ ،٢١٤)(ملا جمال، لاتا، ٩٨)

٢-٥- في موضوع نائب الفاعل عند قوله: «فإن لم يكن فالجميع سواء»

رأى ابن الحاجب إنه إذا فُقِدَ المفعولبه في الكلام، فجميع ما سوى المفعول به، من المفاعيل، سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل، ولم يفضل بعضها على بعض. أما الرضي فقد نقل ترجيح بعض المفاعيل في النيابة وقال: أكثر النحاة قائلون بتساوي المفاعيل في النيابة عند فقد المفعول به، ولم يفضلوا بعضها على بعض؛ ولكن رجّح بعضُهم الجار والمجرور، لأنّه مفعولبه لكن بواسطة، وبعضهم الظرفين والمصدر لأنّها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم الآخر المفعول المطلق لدلالة الفعل عليه(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٢١) واعترض على ابن الحاجب بعده بقوله: والأولى أن يُنظر إلى اقتضاء المقام، فكلّ ما اقتضى المقام الاهتمامَ بشأنه والعناية بذكره

وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة. (الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٢١) جعل الرضي المفعول الذي يقع نائب الفاعل عند عدم المفعولبه، مفوّضاً بعناية المتكلم واهتمامه.

أما الجامي فعلى خلاف منهجه، لم عن إلى هذا الاعتراض الوارد على ابن الحاجب، واكتفى بشرح كلام ابن الحاجب الموافق لمذهب الجمهور من مساواة المفاعيل في النيابة عن الفاعل.

والذي يراه الباحثون ترجيح ما قاله الرضي، لأنّ الذي يقيم المفعول مقام الفاعل هو المتكلم، فالتفويض إليه على قدر عنايته واهتمامه بأيّ مفعول كان، أولى وأصحّ من غيره.

٢-٦- في تعريف المبتدأ

قال ابن الحاجب في تعريف المبتدأ: «هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه»(ابن الحاجب، ٢٠٠٨:٣٥) وفسّر العوامل اللفظية في شرحه بنواسخ المبتدأ والخبر، حيث قال: «احتراز ممّا تدخل عليه إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننتُ وأخواتها، لأنّه في المعنى مثله»(ابن الحاجب، ١٣١١ق:٢٣)

ابن الحاجب فسّر العوامل اللفظية بهذا، لئلا ينتقض التعريف بـ"بحسبك درهم" لأنه مبتدأ مع أنه ليس بمجرد عن العوامل اللفظية ولكن بتفسيره يخرج، لأنّ الباء ليس من نواسخ المبتدأ والخبر.

أمّا الذهن فلا ينتقل من العوامل اللفظية إلى خصوص النواسخ ولهذا قال الرضي معترضاً على ابن الحاجب: «فسّر الزمخشريّ والمصنف، العواملَ اللفظيةَ في حد المبتدأ، بنواسخ المبتدأ وهي: كان، وإنّ، وظنّ وأخواتها، وما، ولا. والأولى أن نطلق ولا نخُصّ عاملاً دون عاملٍ؛ صوناً للحدّ عن استعمال اللفظ المجمل، ونجيب عن قولهم: "بحسبك درهمٌ" و"ما في الدار مِن أحد"، بزيادة الباء ومن،

فكأنَّهما معدومان في اللفظ»(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٢٤)

والجامي لا يسعى إلى الردّ على الرضي وبالعكس يقبل اعتراضه ويشرح المتن على ما ذهب إليه الرضي، حيث قال: «أي: الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً»(الجامي، ٢٠٠٩:١/ ١٨١) وعلى الرغم من أن النكرة في سياق النفي يُفيد العموم، أكد الجامي النفي بقوله "أصلاً" للردّ على ما فسّره المصنِّف. كما قال عبدالغفور اللاري في حاشيته على الفوائد الضيائية بذلك(عبدالغفور، ١٣٢٨: ٢٥٩) فالجامي مشى على ما قال الرضي وأشار إلى ما أجاب به الرضي عن النقض الوارد على التعريف بـ"بحسبك درهمٌ" بقوله: «وكأنّ المصنف أراد بالعامل اللفظي: العامل الذي يؤثّر في المعنى، لئلا يخرج عن حد المبتدأ مثل: بحسبك درهمٌ»(الجامي، ٢٠٠٩:١/ ١٨١) لأنّ الرضي أجاب عن "بحسبك درهمٌ" بزيادة الباء، والحرف الزائد لا تأثير له في المعنى، فما قاله الجامي اقتباس من قول الرضي.

٢-٧- اعتراض الرضي في ترتيب الكلام

ابن الحاجب بعد بيان أصالة تقديم المبتدأ، شرع ببيان مسوّغات الابتداء بالنكرة. حيث قال: «وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثمّ جاز"في داره زيدٌ"، وامتنع "صاحبُها في الدار". وقد يكون المبتدأ نكرةً إذا تخصصت بوجهٍ ما»(ابن الحاجب، ٢٠١٠: ١٥) والرضي اعترض عليه بأنّ الكلام يقتضي أن يذكر بعد أصالة التقديم، وجوب تقديم المبتدأ وتأخيره، ثمّ يذكر المواضع التي يكون المبتدأ فيها نكرة مخصّصة حيث قال: «وكان يقتضي ترتيب الكلام أن يذكر ابن الحاجب ههنا، المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ وتأخيره، وبعد ذلك يذكر

المواضع التي يصحّ تنكير المبتدأ فيها». (الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٣٠)

الجامي على خلاف منهجه لم يتعرّض إلى جوابه، مع أنّه يمكن له أن يقول بأنّ قوله: "قد يكون المبتدأ نكرة" يدلّ على أصالة التعريف في المبتدأ وقوله: "وقد يكون الخبر جملة" على أصالة الإفراد في الخبر، وقوله: "وأصل المبتدأ التقديم" على أصالة التقديم، فجمع بين الأصول الثلاثة ثمّ ذكر مباحث وجوب التقديم ووجوب التأخير.(التاشكندي، لاتا: ٢٦٠) (المولوي شريف، ١٣٠١ق: ٣١٦)

وأجاب هكذا عبدالغفور اللاري عن الاعتراض تلافياً مما فات من أستاذه في حاشيته على الفوائد الضيائية (عبدالغفور، ١٣٢٨ :٢٦٧)

٢-٨- في بحث مسوغات الابتداء بالنكرة

قال ابن الحاجب: قد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجهٍ من وجوه التخصيص ومثّل له بستة أمثلة: ١) قوله تعالى ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ ٢) أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ ٣) ما أحدٌ خيرٌ منك ٤) شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ ٥) في الدار رجلٌ ٦) سلامٌ عليك(ابن الحاجب،٢٠٠٨:٣٧)

حصر ابن الحاجب وجوه التخصيص بالأمثلة المذكورة في المتن إلى ستة أبوابٍ وشرحها شرحاً موجزاً في شرح الكافية، والرضي يعترض عليه في خمسة من هذه الأبواب، وينقل في كلّ هذه الاعتراضات قول ابن الحاجب أولاً وبعده يناقشه ويردّ عليه وهي هذه:

اعتراضات الرضي:

• في باب "شرٌّ أهرَّ ذا ناب"

قال الرضي: «أمّا قول ابن الحاجب باختصاص الفاعل بالحكم المتقدم عليه فوهمٌ، لأنّه إذا حصل تخصيص الفاعل بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصّص، فتكون قد

حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قال إنّ الحكم على الشيء لا يكون إلّا بعد معرفة ذلك الشيء»(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٣١)

• في باب "في الدار رجلٌ"

قال الرضي: «فظهر بما ذكرنا أنّ قول ابن الحاجب في نحو في الدار رجلٌ: إنّ المبتدأ يخصص بالحكم المتقدم عليه، ليس بشيء»(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٣٣)

والذي ذكره الرضي من قبل هو: أمّا قول ابن الحاجب في "ما" التعجبية، وفي نحو: "شرٌّ أهرَّ ذا ناب": إنّ ذلك لما كان فاعلاً في المعنى، والفاعل يختصّ بالحكم الذي تقدّم عليه، فكذا هذا يتخصّص به أيضاً. فقد ذكرنا من قبل ما عليه، وهو إذا اختصّ المحكوم عليه بعين الحكم فقد حكمتَ على غير المختصّ؛ فإذن لا يتمّ قولهم في تعليل كون المبتدأ معرفة أو مختصاً: إنّ الحكم لا بد من أن يكون على مختصّ. ولو كفى الاختصاص الذي حصل من الخبر، لجاز الابتداء بأيّ نكرة كانت، سواء تأخّر الخبر عنها، أم تقدّم عليها، لأنّ المخصّص في صورتَيْ التقديم والتأخير حاصلٌ على الجملة(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٣٣)

• في باب "أرجلٌ في الدار أم امرأة؟"

قال الرضي: «أمّا قوله في نحو أرجلٌ في الدار أم امرأة؟ : إنّ التخصيص حاصلٌ عند المتكلم بهذا الكلام، لأنّه يعلم قبل التكلم أن أحدهما في الدار. فنقول: لو كفى فى جواز تنكير المبتدأ، الاختصاصُ الحاصلُ عند المتكلم، لجاز الابتداء بأيّ نكرة كانت، إذا كانت مخصوصة عند المتكلم، بل إنّما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب، على ما ذكروا»(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٣٣)

• في باب "ما أحدٌ خيرٌ منك"

قال الرضي: وقوله في "ما أحدٌ خيرٌ منك"، إنّ وجه التخصيص فيه:

أنّ النكرة فيها وقعت في سياق النفي فتفيد العموم، فقولك "أحدٌ" عمّ جنس الإنس، حيث لم يبق أحد من الإنس. ففيه نظرٌ، وذلك لأنّ معنى التخصيص أن تجعل لبعض من الجملة شيئاً ليس لسائر أمثاله، وإذا قلت: "ما أحدٌ خيرٌ منك" فقصدك أنّ هذا الحكم -عدم الخيرية- ثابت لكلّ فرد فرد، فلأجل العموم والشمول لم يتخصص بعض الأفراد بشيء، وهذا ينافي التخصيص الذي هو تقليل الاشتراك، بل الحق أن يُقال: إنّما جاز ذلك، لتعيّن المحكوم عليه، وهو كلّ فرد فرد، ولو حُكِمَ بعدم الخيرية على واحد غير معيّن لم يحصل فائدةٌ للمخاطب لعدم تعيّن المحكوم عليه، أما إذا تبيّن أنّ الحكم على الواحد: حكمٌ على كلّ فرد فرد فقد تعيّن المحكوم عليه، وهو كلّ فرد فرد.(الرضي، ١:١٣٨٤/ ٢٣٤)

• في باب "سلامٌ عليك"

قال الرضي: وأما قولُه في "سلامٌ عليك": إنّه يختصّ بنسبته إلى المسلم، وكان أصله: سلّمت سلاماً، فسلاماً بالنصب منسوبٌ إلى المتكلم، فإذا رفع، فيبقى على ما كان عليه في حال النصب، غيْرُ مطّرد في جميع الدعاء، لعدم جريانه في "ويلٌ لك" إذ ليس معناه ويلي لك، لأن الويل بمعنى الهلاك، ولو قدرت أيضاً ويلك لك، لكان خلفاً من القول؛ بل المراد مطلق الهلاك لك، فالأولى للمصنف القول بأنّ تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدراً منصوباً، ولا تخصيص فيه، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب إنّما كان بذكر المسند إليه والفعل الناصب. وإنما أخر الخبر عنه ولم يقل "عليك سلامٌ" إذ لو قدّم وقيل: عليك، فقبل أن يقال سلامٌ، ربّما يذهب الوهم إلى اللعنة، فيظنّ أنّ المراد: "عليك اللعنة"... وقال الرضي بعد تفسير معنى سلام عليك: فعلى ما فسّر المصنف ينبغي أن يكون معنى "سلام عليك"، قولي للفظ سلام

عليك عليك، وليس كذا. بل "سلام" في قولك: "سلام عليك"، بمعنى المصدر "سلّمك الله"، أي جعلك سالماً، فالأصل: سلّمك الله سلاماً، ثم لكثرة استعماله حذف الفعل، فبقي المصدر منصوباً، ونصبه يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، فلمّا قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره، رفعوا "سلامٌ" وأزالوا النصب الدال على الحدوث(الرضي، ١٣٨٤: ١/ ٢٣٥-٢٣٦)

والجامي في كلّ هذه المواضع ذهب مثل المصنِّف وشرحه بما هو عنده، ولم يتعرض إلى جواب الرضي، بل كأنّه قَبِلَ إيراداته. وبعد بيان كلّ الوجوه، ينقل ما نقله الرضي من ابن الدهان مُشيراً إليه بـ"بعض المحقّقين" وبعده يحكم بأنّ ما قاله بعضهم أقرب إلى الصواب، حيث قال: وقال بعض المحقّقين من النحاة: مدار صحة الإخبار عن النكرة مبني على الفائدة، لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها إلى هذه التكلّفات الضعيفة الواهية، فاذا حصلت الفائدة يجوز إخبارك عن أيّ نكرة شئتَ، نحو: كوكبٌ انقضّ الساعة. ولكن إذا قيل: رجل قائم، لا يجوز لعدم الفائدة، وهذا القول أقرب إلى الصواب(الجامي، ٢٠٠٩:١/ ١٩٢) لأن مدار الكلام على الفائدة فإذا لم يفد لم يجز، سواء كان من طرف الإسناد منكّراً أو معرّفاً. (مولوي شريف، ١٣٠١: ٣٢٣)

وما قاله الجامي من ترجيح قول ابن الدهان، هو التحقيق الذي لا يجوز أن يجاوز عنه ولكن يمكن للجامي أن يقول بأن هذه التخصيصات اخْتَرَعَها النحاةُ لأجل فهم المبتدأ الذي لا يمتاز بين مواد الفائدة وغير الفائدة، وحكموا بأنّ ما كان فيه هذه التخصيصات ففيه فائدة وإلا فلا.

٢-٩- في بحث وجوب تقديم المبتدأ

قال ابن الحاجب: «وإذا كان

المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام مثل "مَن أبوك" أو كانا معرفتين أومتساويين نحو "أفضل منك أفضل منّي" أو كان الخبر فعلاً له مثل "زيدٌ قام" وجب تقديمُه»(ابن الحاجب،٢٠٠٨:٣٩)

اعترض الرضي على قوله "أو كانا معرفتين أومتساويين" وقال: ليس على إطلاقه بل يجوز أن يتأخّر المبتدأ عن الخبر، سواء كانا معرفتين أو متساويين مع قيام قرينة معنوية دالة على تعيين المبتدأ(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٥٧)

والجامي قيّد المتن بعدم القرينة للخروج من هذا الاعتراض حيث قال: "أو كانا" أي: المبتدأ والخبر "معرفتين" متساويين في التعريف نحو "أنت أنت" و "شعري شعري" أو غير متساويين نحو "الرجل غلام زيد"، ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأً والآخر خبراً (الجامي، ٢٠٠٩:١/ ١٩٥) فأشار به إلى أنّ كلام المصنِّف ليس على إطلاقه بل مقيّد بهذا القيد.

٢-١٠- في باب تضمن المبتدأ معنى الشرط وصحة دخول الفاء في الخبر

قال ابن الحاجب في تفسير قوله "وقد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط فيصحّ دخول الفاء في الخبر"(ابن الحاجب،٢٠٠٨:٤٠): إذا قصد إلى أنّ الأول سببٌ للثاني جيء بالفاء لهذا الغرض كما في الشرط(ابن الحاجب، ١٣١١ق:٢٥) وقال في بحث كلم المجازاة: «وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببيّة الأول ومسببيّة الثاني ويسمّيان شرطاً وجزاءً»(ابن الحاجب، ١٣١١:١١٠) فمعنى الشرط عند ابن الحاجب، سببية الأول للثاني، وبهذا المعنى يرد الإشكال عليه بقوله تعالى: "قل إنّ الموت الذي تفرّون منه فإنّه ملاقيكم"(الجمعة: ٨) ولهذا اعترض عليه الرضي حيث قال: ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سبباً للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد

الفاء لازماً لمضمون ما قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء. ففي قوله تعالى: "قل إنّ الموت الذي تفرّون منه فإنّه ملاقيكم"(الجمعة: ٨): الملاقاة لازمة للفرار، والفرار عن الموت ليس سبباً لملاقاته، وكذا في قوله تعالى:"وما بكم من نعمة فمن الله"(النحل: ٥٣) كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى. فلا يغرنّك قول بعضهم: إن الشرط سبب للجزاء(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٦٩). فقد استدلّ الرضي بهاتين الآيتين على أن معنى الشرط هو ملزومية الأول للثاني، لا سببية الأول للثاني كما قال به ابن الحاجب، فإنّه ليس الفرار سبباً للملاقاة في الآية الأولى ولا حصول النعمة للمخاطبين سبباً لكونها من الله تعالى، بل الملاقاة لازمة للفرار وكذا كون النعمة من الله تعالى لازم لحصولها معنى.

الجامي لدفع الاعتراض المذكور في الآية، أضاف قوله "أو للحكم به" في تفسير معنى الشرط، حيث قال: ومعنى الشرط سببية الأول لوجود الثاني أو سببيته للحكم بوجود الثاني، فلا يرد حينئذ على المصنف نحو "وما بكم من نعمة فمن الله" يعني لو لم يعمّم يرد عليه أنّ مثل هذا الكلام لم يتضمّن المبتدأ فيه معنى الشرط؛ لأنّ الأول ليس سبباً للثاني كما لا يخفى فَلِمَ أُدخِلَ الفاء في خبره؟، فلمّا عُمّم صحّ تضمّنه معنى الشرط، فإنّ الأول وإن لم يكن سبباً للثاني لكنّه سببٌ للعلم بالثاني، فإنّا إذا علمنا وصولَ النعمة بنا نَحْكُمُ بأنّه تعالى خَلَقَ النعمةَ؛ فإنّ الوصول لا يُتصوّر من دون الوجود، والوجود ليس إلا منه تعالى(المولوي شريف، ١٣٠١: ٣٣٥) فيَشْبَه هذا المبتدأُ الشرطَ، في سببيّته لنفس الخبر أو للحكم به، سببيةَ الشرط للجزاء(الجامي، ٢٠٠٩:١/ ٢٠٢)

والشارح الجامي في بحث الكلم المجازاة صرّح بما قاله الرضي

وقال: لا شك أنّ كلم المجازاة لا تجعل الشيء الأول سبباً للشيء الثاني، فالمراد بالجعل المذكور: أنّ المتكلم يعدّ سببيّه شيء لشيء، بل المتكلم يعدّ ملزوميّة شيء لشيء ويجعل كلم المجازاة دالة على السببية. ولا يلزم من عدّ تلك السببية أن يكون الفعل الأول سبباً حقيقياً للفعل الثاني، لا سبباً خارجياً ولا سبباً ذهنياً، بل ينبغي أن يعدّ المتكلمُ بين مضمونيْ الفعلين نسبةً ولعدّ تلك النسبة يصحّ أن يورد الفعلين في صورة السبب والمسبّب، بل في صورة اللازم والملزوم(الجامي، ٢٠٠٩:٢/ ٢٨٤) فيمكن للشارح كما اختار ما قاله الرضي في هذا البحث، اختياره في بحث تضمّن المبتدأ معنى الشرط ويقول معنى الشرط هو الذي يكون بين الأول والثاني ملازمة، ولكنه شَرَحَه موافقاً لقول ابن الحاجب بتعميم قوله بـ"أو للحكم به" بناءً على منهجه في الموافقة له وتبرّكاً بقوله.

٢-١١- في منع "ليت" و"لعّل" من دخول الفاء على الخبر

قال ابن الحاجب:«و"ليت" و"لعّل" مانعان بالاتفاق وألْحَقَ بعضهم "إنّ" بهما»(ابن الحاجب، ٢٠٠٨:٤١) قال الرضي معترضاً عليه بأنه لا وجه لتخصيص "ليت" و"لعلّ" بالمانعية عن دخول الفاء في الخبر، بل كلّ ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٧١).

والجامي أشار إلى دفع هذا الاعتراض بقوله: فإن قيل: باب "كان"، وباب "علمتُ" كـلَيْتَ ولعلّ مانعان باتفاق النحاة فما دليل تخصيص "ليت" و"لعل" من بين النواسخ؟ قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً، ووجه ذلك التخصيص الاحتياج إلى بيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبّهة بالفعل(الجامي، ٢٠٠٩:١/ ٢٠٥) فالمصنِّف أراد

الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبّهة بالفعل، يعني ليت و لعل مانع بالاتفاق من بين الحروف المشبّهة لا بالنسبة إلى جميع النواسخ حتى يتّجه ما ذكره الرضي على ابن الحاجب.

٢-١٢- في بحث خبر "إنّ" وأخواتها

عرف ابن الحاجب خبر باب "إنّ" بقوله: «هو المسند بعد دخول هذه الحروف»(ابن الحاجب،٢٠٠٨:٤٢) والرضي لا يرى تعريفه مانعاً من دخول الأغيار، في هذا الباب وكذا في باب اسم "ما و لا" المشبّهتين بـ"ليس" وباب "لا" التي لنفي الجنس وهكذا في تعريفه لخبر المبتدأ، وقال: دخل فى الحدّ غير المحدود، وأورد لكلّ حدود الأربعة، النقضَ بالتوابع، مثل"حسناً" في قولك: "إنّ رجلاً حسناً غلامُه في الدار"؛ لأنّه مسندٌ إلى "غلام"، بعد دخول "إنّ" بها، وليس بخبرها(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٨٨).

وقد سبق من الجامي، في تعريف الفاعل، بأن المقصود في جميع تعريفات الكتاب، غير التوابع؛ لأن مبحث التوابع مذكور فيما بعد. ولأجله لم يتعرّض في هذا الباب إلى دفع ما قاله الرضي، ولكن تعرّض لجوابه، تذكيراً بما سبق لبُعْد العهد، بعد إتمام مبحث اسم "ما" و"لا" المشبّهتين بـ"ليس"، ليكون جواباً لكلّ ما أورده الرضي، حيث قال: اعلم أنّ المراد بالمسند والمسندإليه، في كل هذه التعريفات، ما يكون بالأصالة لا بالتبعية، بقرينة ذكر التوابع فيما بعد، فلا ينتقض حد كل واحد منها بالتوابع.(الجامي، ٢٠٠٩:١/ ٢٢٣) فالمراد من المسند ما يكون بالأصالة لا بالتبعية لأنّ "حسناً" في ما مثّله الرضي نعتٌ لاسم "إنّ" وتابعٌ له.

فيعلم من ذلك أنّ التوابع خارجة عن هذه الأقسام وخروجها إنّما يكون بتقييد المسند والمسندإليه في هذه التعريفات بقيد بلا تبعية(عزيز خيل، لاتا:٢٨٠) فلا يرد النقض على ابن الحاجب في تعريف خبر "إنّ"، وباب "لا" التبرئة، واسم "ما" و"لا"

المشبّهتين بـ "ليس" وكذا في حدّ خبر المبتدأ.

٢-١٣- في بحث خبر "لا" التي لنفي الجنس

مثّل ابن الحاجب لخبر "لا" التي لنفي الجنس بقوله: «لا غلام رجل ظريفٌ فيها»(ابن الحاجب،٢٠٠٨:٤٣) عاب الرضي على هذا المثال، حيث قال: لا فائدة في إيراد "فيها" بعد الخبر؛ لأنّه إن علّقناه بالخبر، يكون معناه: "ليس لغلام رجل ظرافة في الدار"، وهذا معنى قبيح. وأيضاً هذا المثال، بسبب هذا الظرف ظاهرٌ، في كون "ظريف" صفة لـ"غلام رجل" و"في الدار" خبر "لا"، ومعناه حينئذٍ: "ليس في الدار غلام رجل ظريف"، ولو عوّض كلمة "ظريف" بـ"قائم" في هذا المثال، لكان أظهر في كون "فيها" متعلقاً بالخبر، من جهة المعنى(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٩٢)

والجامي انتصر لابن الحاجب وأجاب عن اعتراض الرضي حيث قال: قوله "فيها" خبر بعد خبر، لا ظرفٌ ولا حالٌ لـ"ظريف"؛ لأنّ الظرافة المفادة من ظريف لا تتقيّد بالظرف وأمثاله. والمصنّف أتى به؛ لئلا يلزم الكذب بنفي الظرافة عن غلام كلّ رجل، وليكون مثالاً لنوعيْ خبر "لا"(الجامي، ٢٠٠٩:١/ ٢٢٠) فدفع الجامي ما توهّمه الرضي من إمكان تعلّق "فيها" بـ"ظريفٌ"، لأنّ الظريف في الدار يكون ظريفاً خارجها أيضاً، فلا يمكن تقييده بالظرافة في الدار فقط. وبيّن ما في إتيانه من الفوائد: الأول: لا يلزم عليه الكذب بنفي ظرافة كلّ غلام رجل، لأنّ "ظريفٌ" وقع في سياق النفي فتفيد العموم. والثاني: التمثيل لنوعيْ خبر "لا"، الظرف وغيره.

٢-١٤- في بيان مذهب بني تميم في خبر "لا"

قال ابن الحاجب: «بنو تميم لا يثبتونه» (ابن الحاجب،٢٠٠٨:٤٣) والرضي لا يقبل هذا النقل وقال بعد نقل قول الجزولي والأندلسي، بوجوب إثباته عند بني تميم وغيرهم

مع عدم القرينة، وبكثرة الحذف عند أهل الحجاز، ووجوب الحذف عند بني تميم مع وجود القرينة، حيث قال: اقتدى ابن الحاجب فيه بـ"الزمخشري"، قال الجزولي: بنو تميم لا يلفظون بخبر "لا" التبرئة، إلا إذا كان ظرفاً؛ وقال الأندلسي: لا أدري من أين هذا النقل، ولعّل الجزولي قاسه، وقال: الحقّ أنّه يجب حذفه عند بني تميم، بسببَيْن: الأول إذا كان جواباً، والثاني إذا قامت قرينة دالة عليه غير السؤال. فإذا لم تقم قرينة، فلا يجوز حذفه رأساً، لعدم الدليل على حذفه، بل بنو تميم إذن كالحجازيين في إيجاب الإتيان بالخبر؛ فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة اتفاقاً، ومع وجودها يجب الحذف عند بني تميم، ويجوز كثيراً عند أهل الحجاز(الرضي، ١:١٣٨٤/ ٢٩٢)

والجامي يشرح عبارات ابن الحاجب بحيث يندفع هذا الاعتراض حيث فسّر قوله "لا يثبتونه" بـ: أي لا يظهرونه في اللفظ؛ لوجوب حذفه عندهم. وقال: أو المقصود: بنو تميم لا يثبتونه أصلاً، لا لفظاً ولا تقديراً. وعلى التقديرين يحملون ما يُرى خبراً على الصفة، كما في مثل: "لا رجل قاعدٌ"، فيحملون "قاعد" على الصفة دون الخبر. (الجامي، ١:٢٠٠٩/ ٢٢١) وأشار إلى القرينة التي لوجودها يجب الحذف عند بني تميم فيما قبل بقوله:«"ويحذف"خبر "لا" التبرئة حذفاً "كثيراً" إذا كان خبرها عاماً كالموجود والحاصل، لدلالة النفي عليه نحو "لا إله إلا الله" أي: "لا إله موجود إلا الله".»(الجامي، ١:٢٠٠٩/ ٢٢٠) فإذا كان الخبر عاماً يوجد القرينة، فالجامي بهذا التفسير قام بالدفاع من اعتراض الرضي، وطابق ما قاله ابن الحاجب على منواله.

٢-١٥- في مبحث اسم "ما" و"لا" المشبّهتين بـ"ليس"

قال ابن الحاجب إنّ "لا"، يعمل عمل "ليس" شاذّاً، وصرّح بشذوذ عمله بقوله: «وهو في لا شاذٌ» (ابن الحاجب،٤٣:٢٠٠٨) وأما الرضي فلا يقبل ذلك ويقول: لا يعمل

"لا" عملَ ليس، لا شاذّاً، ولا قياساً، ولم يكن في كلامهم خبر "لا" منصوباً كخبر "ما" و"ليس". وحَكَمَ بأنّ "لا" في نحو: "لا براحٌ"، و"لا مستصرخٌ"، الأولى أن يكون لنفي الجنس، كما في نحو: "لا اله إلا الله"، وقال: يجوز لها أن تهمل مكررة نحو: "لا حول ولا قوة"، ويجب ذلك مَعَ المعرفة ومع الفصل بينها وبين معمولها، وفي غير ذلك نحو: "لا براح" شاذٌّ؛ وذلك لضعفها في العمل(الرضي، ١٣٨٤:١/ ٢٩٣)

والجامي لا يقبل ما قاله الرضي ويقول: عمل ليس في "لا" قليل، لنقصان مشابهته بـ"ليس"؛ لأنّ "ليس" لنفي الحال، و"لا" لنفي الماضي والحال والاستقبال، فيقتصر عمل "لا" على مورد السماع نحو قول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِها
فَأَنا ابْنُ قَيْسٍ لا بُرَاح
(سعد بن مالك البكري)

أي: "لا براحٌ لي"، وفي هذا المثال لا يجوز أن يكون لفظ "لا" لنفي الجنس؛ لأنّه لا يجوز الرفعُ فيما بعد "لا" التي لنفي الجنس، ما لم يتكرّر ولا تكرار فيه، فوجب حمل "لا" على "ليس" في العمل(الجامي، ٢٠٠٩:١/ ٢٢٢)

والشارح الجامي رجّح مذهب سيبويه، لأنه جعل "لا" في هذا البيت بمعنى ليس، في الكتاب(سيبويه، ١٩٨٨:٢/ ٢٩٦) فما قاله ابن الحاجب والجامي موافق لمذهب سيبويه.

خاتمة البحث

لقد تتبعنا في قسم المرفوعات، اعتراضات الرضي على ابن الحاجب، ولعّل من أهمّ النتائج التي خرجت بها من هذا البحث هي:

* الجامي في دفع الاعتراضات الواردة على ابن الحاجب مشى بمنهج الاختصار، وليس من دأبه التصريح بكلّ الاعتراضات بل يشرح المتن على وجه يكون سالماً من ورود الاعتراض عليه. وهو لم يصرّح باسم المعترِض ولا باعتراضه، في شيء من المرفوعات، إلا في ثلاثة مواضع، صرّح بالاعتراض بقوله:"فإن قيل" و"إن قلتَ"، بل

اختار الشرح المزجي وكمَنَ مناصراته في دفع الاعتراضات فيها. قد يُجيب الاعتراضَ بكلمة واحدة، مثل ما سبق في المسألة الرابعة في اعتراضات الرضي، حيث أجاب الرضيَّ بقوله: "إسناداً تامّاً" وخرج من النقض الذي أَوْرَدَه على المتقدمين وابن الحاجب، في منعهم قيام المفعول الثاني من باب علمتُ، موقع الفاعل.

* تصل اعتراضات الرضي إلى خمسة عشر، وأجاب الجامي عن عشرة اعتراضات ولم يجب عن خمسة منها وهي:

١- في بيان مذهب الفراء في التنازع، والجامي في هذا المكان فسّر المتن على نحو تفسير الرضي، يعني أنّ الجامي ليس في منهجه الذي يدافع عن الماتن، بل خالف عنه واعترض على ابن الحاجب بأنّ ما في المتن غير مشهورة عنه.

٢- في بحث نائب الفاعل عند قوله: «فإن لم يكن فالجميع سواء»، جعل الرضي المفعول الذي يقع نائب الفاعل عند عدم وجود المفعول به، مفوّضاً بعناية المتكلم واهتمامه. والجامي على خلاف منهجه أيضاً، لم يجب عن هذا الاعتراض الوارد على ابن الحاجب، واكتفى بشرح كلام ابن الحاجب الموافق لمذهب الجمهور من مساواة المفاعيل في النيابة عن الفاعل.

٣- في بحث تعريف المبتدأ، الجامي لا يسعى إلى الردّ على الرضي وبالعكس يقبل اعتراضه ويشرح المتن على ما ذهب إليه الرضي، حيث قال: «أي: الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً» وأشار إلى ما أجاب به الرضي عن النقض الوارد على التعريف بـ"بحسبك درهمٌ" بقوله: «وكأنّه أراد بالعامل اللفظي: ما يكون مؤثراً في المعنى، لئلا يخرج عنه مثل: بحسبك درهمٌ» لأنّ الرضي أجاب عن "بحسبك درهمٌ" بزيادة الباء، والحرف الزائد لا تأثير له في المعنى، فما قاله الجامي اقتباس من قول الرضي.

٤- اعترض الرضي في ترتيب الكلام، والجامي على خلاف منهجه أيضاً، لم

يتعرّض إلى جوابه، مع أنّه يمكن له أن يقول بأنّ قوله: "قد يكون المبتدأ نكرة" يدلّ على أصالة التعريف في المبتدأ وقوله: "وقد يكون الخبر جملة" على أصالة الإفراد في الخبر، وقوله: "وأصل المبتدأ التقديم" على أصالة التقديم، فجمع بين الأصول الثلاثة ثمّ ذكر مباحث وجوب التقديم ووجوب التأخير.

٥- في بحث مسوّغات الابتداء بالنكرة، والجامي في كلّ هذا الباب، مشى مثل المصنّف وشرحه بما هو عنده، ولم يتعرض إلى جواب الرضي أولاً وأما بعد بيان كلّ الوجوه، فينقل ما نقله الرضي من ابن الدهان مُشيراً إليه بـ"بعض المحقّقين" وبعده يحكم بأنّ ما قاله بعضهم أقرب إلى الصواب. فالجامي قد قَبِلَ ايرادات الرضي في هذا الباب.

* منهج الرضي في الاعتراض هو الاعتدال في الألفاظ غالباً، حيث يعرف القارئ لكتابه، أنه احتَرَمَ ابن الحاجب والنحويين الذين سبقوه؛ حيث أفاد من نحو:(الظاهر أنّ.....فالأولى أن يقدر...)،(فقول المصنف"ظاهراً" غير وارد مورده، كذا قوله "بعدهما"، لا حاجة إليه)،(ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا...)،(وفيما قالوا نظرٌ)،(والأكثرون على أنّه إذا... والأولى أن يُقال...)،(والأولى أن نُطلق ولا نخُصّ عاملاً دون عاملٍ)،(وقوله.... غير مطّرد في جميع الباب)،(والظاهر أنّه...) وهذه كلّها ألفاظ معتدلة في الاعتراضات والمحاجّة.

المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم

٢- ابن الحاجب، عثمان،(١٣١١)، شرح المقدمة الكافية، باكستان: مشتاقية كتب‌خانه.

٣- ابن الحاجب،عثمان؛ط،(٢٠٠٨)، الكافية، كراتشي: مكتبة البشرى.

٤- أسدي، أكبر،(١٣٩٤)، المقارنة بين شرحي الرضي والجامي على كافية ابن الحاجب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة طهران، الأستاذ المشرف: محمد إبراهيم خليفة الشوشتري.

٥- الباسولي، وسيْم گل،(١٤٠٩)، سؤال باسولي، باكستان: المكتبة الرشيدية.

٦- التاشكندي، محمد،(لاتا)، حاشية التاشكندي على شرح ملا جامي، باكستان: ملا محمد جمعه آخند.

٧- الجامي، عبد الرحمن،(٢٠٠٩)، الفوائد الضيائية، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٨- الرضي الاسترآباذي، محمد بن الحسن،(١٣٨٤)، شرح الرضي على الكافية، بتصحيح: يوسف حسن عمر، طهران: مؤسسة الصادق.

٩- الرفاعي، أسامة طه،(١٩٨٣)، الجامي وتحقيق كتابه الفوائد الضيائية، بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

١٠- سلطان، زهير عبد المحسن(١٩٩٦)، دراسة وتحقيق "الانتصار لسيبويه على المبرد"، بيروت: مؤسسة الرسالة

١١- سيبويه، عمرو،(١٩٨٨)، الكتاب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٢- عبد الرحمن، ابن محمود،(لاتا)، حاشية عبد الرحمن، باكستان: مكتبة النهضة الحديثة.

١٣- عبدالماجد، خالد عثمان، (٢٠١٥)، تحقيق ودراسة "حاشية الفوائد العلية في تأييد الفوائد

الضيائية"، كلية الآداب، قسم اللغة العربية في جامعة شاناكالى ١٨ مارس، تركيا، بإشراف: رمضان دمير

١٤- اللاري، عبدالغفور(١٣٢٩)، حاشية عبدالغفور، دهلي: المطبع المجتبائي

١٥- مختار محمد، إبراهيم،(٢٠١٧)، ابن الحاجب وجهوده في علمي النحو والصرف من خلال كتابيه الكافية والشافية، كلية العلوم التربوية، قسم اللغة والدراسات الإسلامية في جامعة الجزيرة، المشرف الأول: الأمين حسن الأمين مصطفى والمشرف الثاني: نهى علي عوض العليم علي.

١٦- المولوي شريف، محمد شريف،(١٣٠١)، مولوي شريف بر شرح ملا، بخارا: مطبع محسني.